الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences Économiques

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

العنـوان

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم بالجزائر (2013/2000)

مذكـــرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــادة الليسانس في العلوم الإقتصادية LMD

تخصص : نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

1. بريك عيسى
2. مغيش صلاح الدين
3. حرحوز رانة
4. شعباني سارة

اشراف الدكتور:

سعودي عبد الصمد

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام

إلى أستاذنا الفاضل : سعودي عبد الصمد الذي

أمدنا بتجربته وسديد توجيهاته وإلى أساتذتنا

الأفاضل نتقدم لهم بخالص الشكر و التقدير

و نتقدم بالشكر الجزيل لطاقم

" مكتبة باب الجامعة"

كما لا ننسى جهد كل من أمد لنا يد العون

لإنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

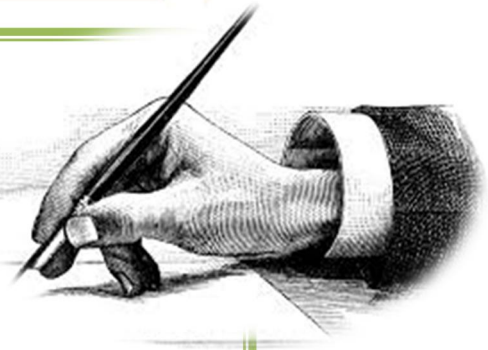

فهرس المحتويات

فهـــــــــــرس المحتويـــــــــــــات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	
تمهيد:	6
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	7
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية	7
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية	7
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية	9
المبحث الثاني: علاقة البنك المركزي للسياسة النقدية	12
المطلب الأول: تعريف البنك المركزي وخصائصه ووظائفه	13
المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي ومصداقية السياسة النقدية	15
المبحث الثالث: ماهية التضخم	16
المطلب الأول: تعريف التضخم	16
المطلب الثالث : دور السياسة النقدية في معالجة التضخم	18
خلاصة الفصل:	20
الفصل الثاني دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (2000-2013)	
تمهيد:	22
المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر	23
المطلب الأول : قانون النقد والقرض	23
المطلب الثاني: السياسة النقدية من (1990-2000)	26
المطلب الثالث : مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2013°	28

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (2000-2013).	36
المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه	36
المطلب الثاني: معدلات التضخم في الجزائر.	39
المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013).	41
خلاصة الفصل	48
الخاتمة	**51**
قائمة المراجع	
الملاحق	

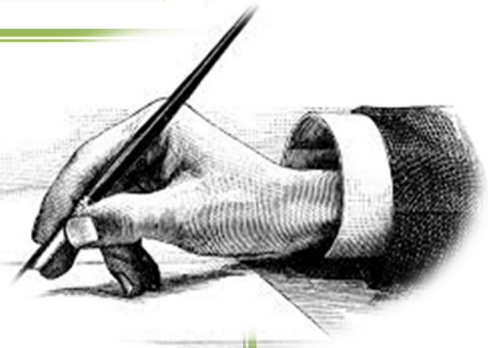

فهرس الجداول

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر	32
02	تطور نسبة الاحتياطي الإجباري لبنك الجزائر	33
03	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (الوحدة %)	34
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2013) الوحدة (%).	39
06	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	41
	قائمة الاشكال	
07	الشكل رقم(01): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2013).	39

مقدمة عامة:

التضخم ظاهرة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية على السواء، ويزداد التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

فتحقيق الهداف يتطلب توفر السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة نقدية بصفة خاصة في مسارها الصحيح حتى تتمكن من تحقيق الهداف المسطرة بدرجة أكبر من الدقة والفعالية ومزيد من الشفافية والإصلاح.

والسياسة النقدية أخذت في الأوقات الحالية مكانة هامة بين السياسة الاقتصادية الأخرى، وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط بالمشاكل الاقتصادية كالتضخم وتدهور العملات المحلية بالحلول النقدية وهذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بجراءتها وأدواتها ومنهجيتها لتكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ذلك تعمل السياسة النقدية في التأثير على التضخم من خلال الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية.

والجزائر بدورها بمجرد دخولها في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وقد التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق تعين عليها منح الاستقلالية لبنكها المركزي والحرية في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن الضغوطات الحكومية والسياسة، وهذا ما سوف نراه من خلال هذه الدراسة التي سوف تقوم بها الإشكالية:

يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في الحد من التضخم؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات التالية:

1-ما المقصود بالسياسة النقدية؟

2-ما علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية؟

3-مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر (1990-2013)

4-كيفية معالجة التضخم في الجزائر؟

الفرضيات:

1-تتوقف فعالية أدوات السياسة النقدية على مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

2-يساهم استهداف التضخم في الإبقاء على التضخم قيد السيطرة.

3-يعتبر هدف الحد من التضخم أهم أهداف السياسة النقدية، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب استعمال أدوات السياسة النقدية.

أهداف البحث:

تهدف من خلال هذا البحث إلى محاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من أجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم والتعرف على سير عمل أدوات السياسة النقدية في الجزائر، كما حاولت معرفة ظاهرة التضخم والأسباب الحقيقية أثارها.

أهمية الموضوع:

يكتسب الموضوع أهمية من كونه يربط بين المتغيرات الاقتصادية والنقدية وهي تطور السياسة النقدية والتضخم، ويحاول إبراز الدور الكبير الذي تلعبه السياسة النقدية في معالجة التضخم وما هي الأدوات المستعملة لذلك، باعتبار التضخم أهم المشاكل التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

والهدف منها هو إعطاء صورة شاملة عن الجاني النظري للسياسة النقدية من حيث التعرف على أدواتها وكيفية إدارتها في النظام الرأسمالي الاشتراكي والدول النامية مع التركيز على حالة الاقتصاد الجزائري ومكانة السياسة النقدية في الفترة المحددة ( ) في تحقيق التشكيل الكامل ومحاربة التضخم وكذا تحقيق التوازن الخارجي غير أنه لم يتطرق إلى الانفتاح الاقتصادي المالي والتجاري اللذان ينصبان مفهومهما في إطار العولمة ومدى تأثيرها على السياسة النقدية في مكافحة التضخم

منهج البحث:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليل الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النقدية ويعتمد كذلك دراسة دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، وعرض مفاهيم حول السياسة النقدية وتعريف التضخم والوسائل المتبعة في مكافحة التضخم هذا في الجانب النظري، ثم نقوم بإسقاط الدراسة على حالة الجزائر وتطور السياسة النقدية ومعدلات التضخم خلال.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لأنه مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل التي تمس الاقتصاد، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في حل المشاكل التي تعاني منها الجزائر، بالإضافة إلى الميول الشخصي والاهتمام الكبير بالقضايا المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم.

هيكل البحث:

للإحاطة بالجوانب المتعلقة بموضوع بحثنا ارتأينا إلى تقسيم هذا البحث إلى فصلين، حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال تقديم تعاريف متعددة ولمحة عن النظريات النقدية وأدواتها وأهدافها، أما الفصل الثاني المندرج تحت عنوان (واقع السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2013) يتم فيه التطرق إلى تطور السياسة النقدية والتضخم من خلال تقديم المسارات والأدوات والهداف.

الخاتمة التي تمثل عصارة الموضوع من خلال تقديم أهم النتائج المتوصل إليها وأهم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري
للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلا خصبا لكثير من البحوث والدراسات، وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخيم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزء أساس ومهما من أجزاء السياسة الاقتصادية.

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما يقصد الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد أو الحد من التضخم عن طريق مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية منها الاستهدافات الوسيطية، قنوات إبداعها وأدواتها المختلفة ولهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري وذلك من خلال ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.**
- ✓ **المبحث الثاني: علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية.**
- ✓ **المبحث الثالث: ماهية التضخم.**

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتحد من معطيات النقدية موضوعا لتدخلها أخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تعريف الأول: السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية والمستمدة من الصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع من أجل أدار كل من نقد الائتمان وتنظيم السيولة للاقتصاد الوطني.[1]

تعريف الثاني: إن السياسة النقدية من مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية والتي تهدف إلى التحكم في تطور ونمو كمية النقود، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.[2]

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

طالما إن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فإنها في الواقع إلى تحقيق أهدافها، ورغم ذلك تبقى السياسة النقدية أهدافها التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى.

1-**الهداف الأولية:** تعرف الأهداف الأولية كحلقة في سلسلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والهداف الوسيطية، وهي تتكون من مجموعتين من المتغيرات:

1-1-**مجاميع الاحتياطي:** تشمل القاعدة النقدية ومجموع احتياط البنوك التجارية ومجموع الودائع الخاصة.

[1] صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في اطار نظام المشاركة في الاقتصاد الاسلامي، دار الوفاء، 2001ص 17.
[2] عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، منح نقدي ومصرفي، عمان م دار مكتبة الحامد للنشر م 1999م ص 207.

1-2- **أحوال سوق النقد:** تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها.

2- **الهداف الوسيطية** : يشترط في هذه الهداف الوسيطية أن تستجيب لما يلي:

- ✓ وجود علاقة مستقرة بينهما وبين الهداف النهائية.
- ✓ إمكانية مراقبتها من طرف السلطات النقدية.[1]

وتتمثل هذه الأهداف في:

2-1- **المجمعات النقدية:** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكميات النقود المتداولة وتعكس قوة الأعوان الماليين المقبلين على الإنفاق.

2-2- معدلات الفائدة: إن اختيار معدل الفائدة كهدف وسيطي هو في منتهى الدقة فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضا بمثابة أدوات السياسة النقدية.

2-3- **سعر الصرف:** إن سعر الصرف النقد هو من حيث المبدأ مؤشر نموذجي حول الأوضاع الإحصائية لبلد ما إذ أنه بالحفاظ على هذا المعدل قريبا من مستواه لتكافئ القدرات الشرائية سواء عبر تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف أو عبر معدلات فائدة مناسبة.

3- **الأهداف النهائية:** هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية بشكل خاص والسياسة الاقتصادية بشكل عام هي:

- ✓ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- ✓ تحقيق معدل عال من النمو.
- ✓ العمالة الكاملة.
- ✓ توازن ميزان المدفوعات.[2]

[1] مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص:125.
[2] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص :136-142.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات بغية تحقيق أهدافه المسطرة في السياسة النقدية إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد بكامله.

الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة

أولا: سياسة معدل إعادة الخصم

1-مفهوم سياسة معدل إعادة الخصم: ويقصد بمعدل إعادة الخصم على أنه "سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة.[1]

2-أثر معدل إعادة الخصم: إذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض وذلك من أجل العمل على تحريك النشاط الاقتصادي فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض والائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها.[2]

ثانيا سياسة السوق المفتوحة

1-تعريف سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية لبيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية.[3]

[1] عبس زاوي، أثر الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 240.

[2] فريد بن طالب، السياسات النقدية والمالية وعوامل نجاحها فظل المتغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسير، جامعة جزائر، 2001-2002، ص8.

[3] عبد الحميد هاشم، عبد النبي حسن يوسف –الاقتصاديات المعاصرة- مكتبة عين الشمس القاهرة 1977 ص 198.

2-تأثير عمليات السوق المفتوحة

في حالة إتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسيعية للخروج من حالة الركود الاقتصادي فانه يقوم بشراء كمية من الأوراق المالية من أجل تمكين البنوك التجارية من رفع قدرتها الاحتياطية النقدية والتوسع في عمليات الإقراض.

ثالثا: سياسة الاحتياطي الإجباري

1-تعريف سياسة الاحتياطي الإجباري:

نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي.[1]

الفرع الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي هذه الأدوات قصد التأثير على توجيه الائتمان وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا.

أولا: سياسة تأطير القروض

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام.[2]

ثانيا: السياسة الانتقائية للقرض

الغرض من تطبيق هذا النوع من السياسة هو توجيه القروض إلى القطاعات الاقتصادية تعتبرها السلطات النقدية ذات أولوية وأكثر نفعا للاقتصاد الوطني.

والقيام بسياسة تأطير القروض، يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض من طرف البنوك أهمها:

[1] محمد زكي شافعي مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية القاهرة، 1941 ، ص299.
[2] عبد المجيد قوي المدخل لساسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية 2003-ص84.

1-**فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:** تفرض السلطات النقدية معدل إعادة الخصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية أو تضخميه.

2-**سياسة تميزية في أسعار الفائدة:** تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين.[1]

ثالثا: الودائع المشروطة من اجل الاستيراد

توجد هذه الوسيلة القانونية على المستوردين ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية الخارجية كوديعة لدى البنك المركزي وذلك لمدة محددة وبما أن المستوردين ليسو في الأغلب مستعدين لتجهيد أموالهم الخاصة.[2]

رابعا: الإقناع الأدبي

هو أسلوب تستخدمه البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان.

ويحاول البنك من خلال هذه الأداة التأثير على البنوك التجارية وإقناعها بطرق ودية وبنجاح هذه السياسة يتوقف على:

- ✓ خبرة البنك المركزي وممارسته في هذا المجال.
- ✓ مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية.

خامسا: الرقابة المباشرة

يستخدم البنك المركزي أسلوب الرقابة المباشرة لنشاطات وأحوال البنوك، كأن يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرفه.

[1] صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة الجزائر، 2003- ص 142.
[2] خرشي مليكة، الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم أداء السياسة النقدية في ظل نظام التثبيت الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر 2003، ص32.

المبحث الثاني: علاقة البنك المركزي للسياسة النقدية

المطلب الأول: تعريف البنك المركزي وخصائصه ووظائفه

الفرع الأول: تعريف البنك المركزي

حسب دليل الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي لسنة 1995 يعرف البنك المركزي على أنه مؤسسة مالية وطنية مكونة في بعض الأحيان من عدة مؤسسات منفصلة تمارس رقابة ذات صفة حكومية على أهم الجوانب المرتبطة بالنظام المالي.[1]

التعريف الثاني: البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد حيث عده بالدعم المالي وينظم حركته ويبعث فيه الحركة والنشاط وفي حدود السياسات التي يقررها.

الناحية الوظيفية فالبنك المركزي يتصف بأنه بنك الإصدار وبنك البنوك الدولة فضلا عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله.[2]

الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي

يتميز البنك المركزي بالخصائص التالية:

أولا: البنك المركزي هو المؤسسة قادرة على خلق وتدمير النقود القانونية، أي أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالتزامات والتي تمثل قمة السيولة.

- ✓ البنك المركزي هو المؤسسة المخولة من قبل السلطات السياسية في الدولة للهيمنة على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي.
- ✓ البنك المركزي يقع على قمة الجهاز المصرفي يمثل السلطة العليا على البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته.
- ✓ البنك المركزي مؤسسة وحيدة وغالبا ما تكون مؤسسة عامة ويرجع ذلك إلى أهمية وخطورة الوظائف التي يعهد بها إلى البنك المركزي.[3]

---

[1] منصوري زين: مداخلة بعنوان أثر استقلالية البنك المركزي وأثره على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة شلف.

[2] بطوش طاهر: تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر م 2003 ص 34.

[3] بطوش طاهر، نفس المرجع ص 38.

الفرع الثاني: أهداف البنك المركزي

- ✓ الإصدار النقدي.
- ✓ إدارة الكتلة النقدية وتنظيم القروض.
- ✓ الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية للبلد وتولي مسؤولية العمليات مع المؤسسات المالية الدولة والإقليمية.
- ✓ تنفيذ سياسة سعر الصرف.
- ✓ تقديم خدمات للدولة (كعون مصرفي) والقيام بدور الوسيط المالي في المسائل الدولية تنظيم ومراقبة البنوك التجارية والاحتفاظ باحتياطاتها.
- ✓ توزيع القروض على النظام المصرفي وتنظيم عملياته والرقابة على أسعار الفائدة والعمل كمقرض أخير.
- ✓ إعداد وتنظيم عمليات المقاصة لأرصدة النظام المصرفي.[1]

المطلب الثاني : وظائف البنك المركزي

للبنك المركزي وظائف متعددة ومهمة ويمكن حصرها فيما يلي:

أولا البنك المركزي بنك الإصدار تحتكر البنوك المركزية في كافة دول العالم مسؤولية إصدار النقود القانونية، وتعتبر هذه الوظيفة الأولى بالنسبة للبنوك المركزية، وذلك لأن دور البنك المركزي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان مركزا على احتكار عملية الإصدار.[2]

ثانيا: البنك المركزي بنك البنوك

يعتبر البنك المركزي بنك البنوك وذلك لن البنوك تحتفظ لديه بأرصدتها النقدية الفائضة حاجتها، كما أنها تلجأ إليه في حالة احتياجها للسيولة النقدية لإعادة خصم الأوراق

[1] فؤاد مطاطة، النظام المالي واصلاح أدوات السياسة النقدية حالة تطبيقية على الجزائر، رسالة ماجستر ، جامعة جزائر، 1996، ص27.
[2] حازم البيلاوي: نظرية النقود ، الاسكندرية للطباعة والنشر (بدون سنة نشر) ص 58

التجارية بإضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بمساعدة البنوك ولهذا يقال أن البنك المركزي هو المقرض الأخير للنظام الائتماني.

ثالثا: البنك المركزي بنك الرقابة.

1-وضع قواعد الخاصة بالتصريح بتأسيس مؤسسات مصرفية أو مالية جديدة.

2-تلقي البيانات والمعلومات الواردة من الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

3-التعليمات والضوابط المقررة بشأن التركيزات الائتمانية وترشيد السياسة الائتمانية.[1]

رابعا: البنك المركزي بنك الدولة: يقوم البنك المركزي بوصفة بنك الدولة بوظائف متعددة في هذا المجال بجانب وظيفته كأداة الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية ويقدم خدمات عامة للسلطة النقدية.

1-حفظ وإدارة حسابات الإيرادات والإنفاق العام للدوائر والمهيآت الحكومية.

2-إقراض الحكومة عند الضرورة عن طريق إصدار جديد سواء في حالة العجز المؤقت.

3-إصدار القروض العامة وتنظيم حركتها بين البنوك ومختلف المؤسسات المالية والإشراف على الاكتتاب فيها وكذا خدمة هذه القروض.

خامسا: البنك المركزي بنك السلطة نقدية: بالمهام التالية:

1-تحديد توجيهات السياسة النقدية.

2-اختيار وسائل السياسة النقدية.

3-تحديد أهداف الوسيطية للسياسة النقدية.[2]

[1] عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق ص 228.

[2] شمولة حسيبة، أثر استقلالية البنوك المركزية على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2001 ص37.

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي ومصداقية السياسة النقدية

إن استقلالية البنك المركزي تضمن مصداقية السياسة النقدية والمصداقية معناها ثقة الجمهور في تنفيذ الأهداف التي أعلن عنها ضمن الإستراتيجية النقدية، وذلك أن أعلن عنها ضمن الإستراتيجية النقدية، ذلك أن صياغة سياسة نقدية من طرف مسؤولين لا يمارسون السياسة وملتزمين بمهامهم يكونوا جديرين أكثر من غيرهم والنظر إلى المدى البعيد لتحقيق الأهداف المسطرة، وكل تدخل من أية جهة كانت لصياغة السياسة النقدية يفقدها مصداقيتها، كما أن السلطة النقدية المستقلة تستطيع توفير ونشر التي تبين مدى سعي البنك المركزي للإعلان عن تحقيق أهداف نقدية مصداقيتها، المعلومات المتعلقة بإجراءات ومؤشرات السياسة النقدية التي تبين مدى سعي البنك المركزي للإعلان عن تحقيق يتناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي أو تحقيق معدل تضخم يلتزم البنك المركزي على تحقيقه، تمكن أهمية السياسة النقدية الأكثر شفافية في ترسيخ فكرة الائتمان على البنك المركزي من قبل المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى حصول دعم ومساندة الرأي العام السياسة البنك المركزي في أداء مهامه، بالتالي يصبح بإمكانه الرأي العام الحكم على هذا الأداء بالنجاح أو الفشل في رسم السياسة النقدية.[1]

[1] معنوي قويدر، فعاليات النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في حالة الجزائر (1990-2006)م نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007،2008 ص 70.

المبحث الثالث: ماهية التضخم

تعاني الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من مشكلة اقتصادية تكاد أن تتصف بانتظام والتكرار في حدوثها ظاهرة التضخم، فلقد كان وجود هذه الظاهرة منذ العصور قديمة، فلقد ارتبطت أسبابها بعوامل عديدة مما يؤدي إلى حصول ارتفاعات في أسعار مختلفة السلع والخدمات والتي يصاحبها أثار على مستوى الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: تعريف التضخم

تعريف التضخم: كما عرف بأنه عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد.[1]

تعريف: التضخم عبارة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار المصاحبة للزيادة في كمية النقد المتداول في السوق وهو يعني أن التضخم يوافق ويتلاءم مع الزيادة في كمية النقد.[2]

المطلب الثاني: أنواع التضخم

تتعدد أنواع التضخم بتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، هناك أنواع عديدة من التضخم ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسواق السلع والخدمات، ويمكن تصنيف التضخم على أساس المتغيرات التالية:

أولا: حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

1-التضخم الطليق: هو ارتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات التي تتمتع بشيء من المرونة، نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع والخدمات.

2-التضخم المكبوت (المقيد): تؤدي الرقابة الشديدة من قبل الدولة على أسعار وسياسة الإعلانات إلى ظهور نوع من التضخم المستمر ويتميز بانخفاض في الأسعار.

[1] غازي يحسين عنابة، التضخم المالي، دار الشباب، مصر الاسكندرية، الطبعة الثامنة، 1986، ص 132.
[2] ضياء مجيد الموسوسي، الاصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، الطبعة الولى، 1993، ص39.

ثانيا: معيار مصدر الضغط التضخمي: يضم هذا المعيار نوعين هما:

1-التضخم بفعل زيادة التكاليف: سببه حدوث زيادة في تكاليف الإنتاج وكذا ارتفاع أسعار الموارد المستوردة (تضخم مستورد) هذا ما يرفع مستوى الأسعار.

2-التضخم بفعل زيادة الطلب الكلي: نتيجة الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة مقصور الإنتاج عن تلبية.

ثالثا: معيار مدى حدة الضغط التضخمي

هناك ثلاثة أنواع:

1-التضخم الجامح: وهو أخطر الأنواع في الاقتصاد القومي، إذ ترتفع الأسعار بصورة مذهلة فتنعدم الثقة في النقود وتؤدي إلى ارتفاع الأجور وزيادة التكاليف وخفض الأرباح العمال ويستمر هذا الارتفاع يوما بعد يوم بشكل سريع حتى يبلغ مستوى أسعار قياسية.

2-التضخم غير جامح: ويكون أقل خطورة من سابقة حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، وأيضا يكون علاجه في متناول السلطات النقدية مما يؤدي إلى فقدان الثقة عاما بالنقد المتداول.

3-التضخم الزاحف: ويقصد به الارتفاع بمقدار 1% و 2% و 3% سنويا على المستوى العام للأسعار فهذا التضخم السبب ناتجا عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي وإنما ارتفاع الأسعار التي تزيد من التداول النقدي.[1]

[1] غازي حسين عناية، نفس المرجع ص 132.

المطلب الثالث : دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

ترتكز هذه السياسة على ضرورة ضبط المعدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي حيث يتفق العديد من وجهات النظر في أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية فان الإفراط في العرض النقدي يعبر السبب الحقيقي لظهور التضخم.

1-أهداف السياسة النقدية:

- ✓ تحقيق الاستخدام الكامل الموارد الاقتصادية.
- ✓ المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من حدة التقلبات الاقتصادية بمحاولة المحافظة على الكيان النسبي للأسعار والقوة الشرائية للنقود.
- ✓ استقرار الأسعار.
- ✓ استقرار سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية.

2- أدوات السياسة النقدية : وهناك أدوات فنية مباشرة وأدوات فنية غير مباشرة.

2-1 الأدوات الفنية غير المباشرة: إن دور الأدوات الكمية يتجل من إمكانية تهدف السياسة النقدية.

2-1-1 سعر إعادة الخصم: استخدمها بنك انجلترا لأول مرة عام 1939 من أقدم وسائل الرقابة على الائتمان ومكافحة التضخم والتأثير في حجم الإنفاق الكلي.

2-1-2 سياسة نسبة الاحتياطي القانوني: هي أفضل وسيلة للتأثير في حجم الائتمان هذه السياسة غير مؤكدة في كثير من الاحتياطات الخاصة.

2-1-3 سياسة سوق المفتوحة: تعني دخول البنك المركزي للسوق من أجل تخفيف أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات.

2-2 الادوات المباشرة للسياسة النقدية: هي التي يستطيع البنك المركزي تحديد حجم الاعلى للإئتمان و القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية خلال فترة معينة.

2-2-1 تأطير الائتمان: تعمل سياسة رقابة المباشرة لبنك المركزي على إحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوب على القروض الممنوحة من أجل المضاربة في سوق الهداف المالية.

2-2-2 نسبة الدنيا للسيولة: يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بالنسبة الدنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المنسوبة إلى بعض الخصوم.

2-2-3 : الودائع المشروطة من أجل الاسترادة : يرفع هذا الأسلوب المستوردين للإيداع المبالغ اللازمة في صورة ودائع لدى البنك المركزي لفترة زمنية محددة وفي الغالب يكون المستورد غير قادر على تجميد أمواله الخاصة فيجعل ذلك يلجأ على الاقتراض المصرفي لضمان الموال اللازمة للإيداع من أجل تقليل من حجم القروض الممكنة.

2-2-4 التأثير والإقناع الأدبي: تعني هذه السياسة إتباع البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات الموجودة بإتباع الساسة معينة مرسومة فيما يتعلق بائتمانية النقود.[1]

[1] أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي (النظرية التطبيق) مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، طبعة الولى سنة 2006، القاهرة، مصر، ص 67-68.

خلاصة الفصل:

تعتمد السياسة النقدية عادة على النظريات النقدية والأفكار الاقتصادية التي تتبناها الدولة، لمعالجة المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والكساد، ولقد حدث خلاف فكري بين النظريات النقدية حول تأثير النقود في مستوى النشاط الاقتصادي فالنظرية النقدية والحديثة ترى بأن النقود حيادية وتأثيرها ضعيف وتؤثر فقط في ارتفاع الأسعار وهذا هو سبب حيادته السياسية النقدية، أما النظرية الكنزية فنرى بأن النقود تؤثر على الأسعار وعلى الدخل والتشغيل أي أن النقود غير حيادية وبالتالي السياسة النقدية غير حيادية تعني السياسة النقدية الإجراءات التي يستعملها البنك المركزي بزيادة أو بتخفيض المعروض النقدي أهدافها عديدة وتتمثل عموما في استقرار السعار ومحاربة التضخم، الاستقرار النقدي وتوازن ميزان المدفوعات تحقيق نمو الاقتصادي مرتفع، محاربة البطالة، التكفل بحاجيات القطاعات الاقتصادية لكي يبقى استقرار الأسعار ومحاربة التضخم هو الهدف المحوري من بين الأهداف.

الفصل الثاني

دور السياسة النقدية
في معالجة التضخم
(2013-2000)

تمهيد:

لقد عرفت ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري ضغوطات مختلفة لأسباب متعددة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم، نتج عنها آثار تزامنت مع التغيرات التي عرفتها الجزائر وخاصة في نظامها الاقتصادي، حيث تبنت منذ تسعينات القرن الماضي التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه، حتى تواكب التغيرات العالمية التي نتجت عن انهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي ، وسقوط جدار برلين اللذان كانا لهما الأثر البالغ في تحول دول أوربا الشرقية وعدد من دول العالم الثالث، ومن بينها الجزائر نحو اقتصاد السوق، لذلك سوف نتطرق خلال هذا المبحث إلى ظاهرة التضخم التي استقطبت اهتمام السياسيين والعامة على حد سواء، حيث نتطرق إلى التعاريف الخاصة بالتضخم، أسبابه من خلال النظريات المختلفة، ثم نعرج إلى أنواعه وآثاره لنصل إلى أثر السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر لمحاربة هذه الظاهرة و كيفية السيطرة عليه.

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

المطلب الأول : قانون النقد والقرض

يعد قانون النقد والقرض 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 15 أبريل 1990، من أهم الإصلاحات النقدية بالجزائر هو نص تشريعي جديد لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات وهو من بين القوانين والتشريعات الأساسية التي بينت لتوجيهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، ويشكل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك ومعايير تسيير وتنفيذ السياسة النقدية.

- ✓ مضمون قانون النقد والقرض 90-10:

جاء قانون النقد والقرض ليضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وأعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير ورسم السياسة النقدية في ظل الاستقلالية التامة، كما عمل هذا القانون على فصل السياسة المالية عن السياسة النقدية.

أهم ما احتواه القانون نوجزه فيما يلي:[1]

- ✓ إرجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري.
- ✓ وضع سقف أقصى لتسبيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع استرجاعها إجباريا خلال كل سنة.
- ✓ إرجاع ديون الخزينة المتراكمة اتجاه البنك المركزي وفق جدول زمني مدة 15 سنة، انطلاقا من 1990.
- ✓ إلغاء الاكتتاب الإجباري في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية لبرامج التعديل الهيكلي، ص ص :22،21.

- ✓ خروج الخزينة من دائرة الائتمان وعودة الوظائف التقليدية إلى البنوك التجارية.
- ✓ خروج الخزينة من دائرة الائتمان وعودة الوظائف التقليدية إلى البنوك التجارية.
- ✓ وضع مجلس النقد والقرض كأعلى هيئة هرمية للسلطة النقدية في الجزائر، إذ يتمتع بصلاحيته كمجلس ادارة وصلاحيات سلطة نقدية.
- ✓ إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي تحت إشراف بنك الجزائر، وكان الهدف هذا فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية.

وضع القانون 90-10 مرتكزات أساسية لتحقيق استقلالية السلطة النقدية من خلال تعيين إنهاء مهام المحافظ ونوابه، كما أصبح البنك يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، رأسماله مكتسب كليا من طرف الدولة، ويمكن القول أن قانون النقد والقرض 90-10 يعتبر بداية عمل للسياسة النقدية لتحقيق الأهداف العامة.

يحمل قانون النقد والقرض 90-10 في طياته أفكار جديدة يعكس اعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي والسياسة النقدية.

ففرض القانون إلزامية التنسيق بين السياستين المالي والنقدية والتي تتجلى في إجبار الحكومة استشارة البنك المركزي في كل عمل من شأنه أن يمس بالأموال النقدية الداخلة أو الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى على البنك المركزي إخبار الحكومة بكل الأمور التي من شأنها أن تؤثر على الاستقرار النقدية، ومن الناحية العملية يستشار بنك الجزائر في إعداد مختلف القوانين وخاصة قانون المالية السنوي والنصوص التنظيمية التي تمس الجوانب المالية والنقدية، ومن الجانب العملي قام بحصر قيمة التسبيقات المقدمة من طرف بنك الجزائر في نسبة لا تتعدى 10% من الإيرادات العادية للميزانية التي تعود للسنة الماضية، كما يجب أن لا تتجاوز قيمة هذا المكشوف 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال سنة واحدة، وقد تطورت الكتلة النقدية M_2 (بين 1989و 1990) بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الخام الإجمالي سوى بمعدل 0.8% فقط، وهو ما يفسر وجود فجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية، مما يعني

وجود كتلة نقدية بدون مقابل مما ساعد على ظهور اختناقات تضخيمية، كما تم تسجيل خلال سنة 1990 المؤشرات التالية:

- ✓ ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد ب 18%.
- ✓ ارتفاع حجم النقود المتداولة خارج البنوك ب 12.75%.
- ✓ رفع معدل إعادة الخضم من 7.5% إلى 10.5% وهذا الهدف جعل معدلات الفائدة الحقيقية موجبة.
- ✓ ارتفاع معدل التضخم (بمؤشر أسعار الاستهلاك) من 9.3% سنة 1989 إلى 17.2% سنة 1990.
- ✓ يمكن القول أن قانون النقد والقرض وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية من خلال إرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد والقرض في ظل استقلالية واسعة، ووضعها بشكل نهائي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد بآليات السوق، وقد تم تجسيد ذلك في دخول الجزائر في مفاوضات مع الهيئات الدولية لعقد اتفاقيات لمساعدتها في إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية وتشريعاتها التنظيمية.
- ✓ وضع قانون النقد والقرض 90-10 إجراءات متعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي في الجزائر وتمثل في إلغاء سقف المديونية البنكي ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5% في سنة 1994.

المطلب الثاني: السياسة النقدية من (1990-2000)

الفترة 1990-2000:

عرفت الجزائر قبل هذه الفترة وضعية اقتصادية جد سيئة نتيجة لأزمة أسعار البترول التي سجلت فيها الجزائر عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، ولم تكن لديها فرصة لعلاج هذا الوضع سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، وهذا الأخير بطبيعة الحال يفرض عليها مجموعة من الإجراءات والتي من بينها إصلاح السياسة النقدية.

وكان الاتفاق الأول يتمثل في الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989، ثم الاتفاق الثاني المتمثل في الاستعداد الائتماني الثاني لسنة 1991.

وتم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بتاريخ 3جوان 1991، تحصلت الجزائر بموجبه على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تم توزيعها على أربعة أقساط متساوية، حيث سحب القسط الأول في جوان 1991، ثم القسط الثاني في سبتمبر 1991، ثم الثالث في ديسمبر 1991، وبالنسبة للقسط الرابع فبدلا من أن يسحب في مارس 1992 فقد تم تجميده من طرف الصندوق بسبب عدم احترام الحكومة الجزائرية لرسالة النية التي تم تحديدها في 27 أفريل 1991.

وتتمثل أهم أهداف الاتفاق فيما يلي:[1]

- ✓ التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ، بحيث يجب أن تسعى هذه المؤسسات للتنويع من صادرات البلد من أجل تحقيق التوازن الخارجي .
- ✓ تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.
- ✓ ترشد الاستهلاك والادخار عن طريق القضاء على الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

[1] عمروش شريف، مرجع شبق ذكره، ص ص 177-178.

ولقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات النقدية في إطار هذا الاتفاق وهي :[1]

- ✓ العمل على الحد من تضاعف الكتلة النقدية M^2 يجعلها في حدود 41 مليار دينار أي 12% سنة 1991.
- ✓ تخفيض قيمة الدينار في حدود 25% في الفترة الممتدة ما بين نهاية 1990 إلى مارس 1991 قصد تقليص الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية.
- ✓ تأطير تدفقات القرض للمؤسسات المختلفة.
- ✓ تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل ، إذ تم رفع معدل إعادة الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11,5% بدلا من 10.5% وكذلك رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدلا من 15%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية ب 17%.
- ✓ تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية وتم تعويضه بالدعم المباشر من خلال المنح.
- ✓ زيادة تكاليف إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية للحد من التوسع النقدي.
- ✓ التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة ، وتوجيه الفائض في الميزانية للتطهير المالي للمؤسسات، بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات التي لا تحقق مردودية.

إلا أن هذه التدابير لم يتم تنفيذها كلية بسبب إلغاء الانتخابات التشريعية ودخول الجزائر في مرحلة انتقالية اتخذت فيها بعض الإجراءات لامتصاص الغضب الاجتماعي، منها رفع الحد الأدنى للأجر الوطني إلى 7000دج، ورفع الرواتب في إطار الشبكة الاجتماعية للعائلات، وتوقيف استيراد بعض المواد.

وهذه الإجراءات تتنافى مع شروط صندوق النقد الدولي مما دفعه إلى تجميد القسط الرابع للاتفاق المقدر ب 75مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة .

[1] اكن لونيس، مرجع سبق ذكره ص 170.

المطلب الثالث : مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2013°

التغيرات التي طرأت على السياسة النقدية منذ 2000؟

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر للبرامج التنموية حيث يتمثل البرنامج الأول في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009) ، وخصص له مبلغ مالي يقدر ب 525 مليار دج، والثاني برنامج دعم النمو (2005-2009)، (وقدر المبلغ الإجمالي الاستثماري فيه ب 9000 مليار دج.

ولقد حدد قانون النقد والعرض 90-10 أهداف السياسة النقدية متمثلة فيما يلي:[1]

- ✓ توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد.
- ✓ إنماء جميع الطاقات الإنتاجية.
- ✓ السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة.

ولكن تم إلغاء أحد هذه الأهداف في الأمر 03-11 المؤرخ في 26أوت 2003، وهو هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الذي يعبر عن هدف التشغيل الكامل،[2] ومع هذا كله فبنك الجزائر حدد هدف استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم يقارب 3% واعتبره كهدف وحيد للسياسة النقدية، وهذا من خلال تقاريره السنوية لسنة 2003-2004.

وبالنسبة للهدف الوسطي للسياسة النقدية فبعد ما كان منذ 1994 إلى غاية 1998 هو مجموعة صافي في الأصول المحلية لبنك الجزائر مع تحديد أهداف أخرى، فصيلة فابتدأ من 2001 و 2002 تعتبر القاعدة النقدية كهدف وسطي للسياسة النقدية

وعلى العموم يستخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لبلوغ هذه الهداف والتحكم فيها وهي:

- ✓ معدل إعادة الخصم يعتمد على تطورات الاقتصاد الكلي وتطورات المؤشرات النقدية.
- ✓ نظام الاحتياطي الإجباري.

[1] المادة: 55 من قانون النقد والعرض 90-10.
[2] المادة: 35من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

- ✓ أدوات السوق النقدية مثل: المعاشات عطاءات الائتمان، مزادات الائتمان.

أما سياسة السوق المفتوحة فلم يعد يستخدمها بنك الجزائر بحكم ضعف تطور سوق الأوراق المالية في الجزائر، وقد تميز السداسي لسنة 2001 بارتفاع كبير في سيولة البنوك، وهذا الفائض في السيولة الذي ظل مرتفعا حتى سنة 2002، فرض على بنك الجزائر استحداث أداة جديدة أخرى عند مباشرة السياسة النقدية، وهي أداة استرجاع السيولة، حيث سمحت هذه الأداة بامتصاص فائض السيولة لدى البنوك إلى 46 مليار دينار في ديسمبر 2002، بعدما كانت 145.7 مليار في مارس 2001.

وفي ظل الظروف التي تتميز بفائض الهيكلي الذي زاد استخدامه في 2007، تميزت ادارة السيولة النقدية بالاعتماد على وسيلتين أساسيتين وهما: وسيلة استرجاع السيولة البنكية وهي وسيلة خاصة بالسوق النقدية.

حيث استخدمها بنك الجزائر بشكل متزايد سنة 2007، استرجاع السيولة لسبعة أيام، واسترجاع السيولة لثلاثة أشهر، أما السيولة الثانية فهي تسهيلة الودائع المعدة للفائدة التي تم إدخالها في أوت 2005 قصد زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية مع تركيز الجهد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسطي للسياسة النقدية.[1]

وفي ظل تحليل أسباب ارتفاع السيولة فتبين من بعض الإحصائيات أن الأصول الخارجية تلعب دورا كبيرا في ارتفاع السيولة حيث يشغل صافي الأصول الخارجية الجزء الأكبر من الكتلة النقدية (M_2).[2]

وتميزت سنة 2009 بتدعيم الإطار التنظيمي المتضمن وسائل ادارة السياسة، حيث أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، ووضع على وجه الخصوص عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها الجزائر في السوق النقدية، وقد تضمن هذا النظام بشكل خاص.[3]

[1] محمد لكصالسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصالسي أمام مجلس الأمة جويلية 2008.

[2]

[3] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010-2011، ص: 157،158.

- ✓ مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والمعوقات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام التزامات بصفتها كمقابلات.
- ✓ الأوراق المقبولة من طرف بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا تقييمها.
- ✓ عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعوا للقيام لها في السوق النقدية وكانت عمليات السوق كعمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل الدقيق العمليات الهيكلية محل التطوير الضروري.
- ✓ التسهيلات الدائمة (تسهيلة السلفية الهامشية، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة) بصفتها عمليات تم بمبادرة من المصارف التي تشكل مقابلات لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والتي شهدت تعزيزات في إرسائها التنظيمي.
- ✓ إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تمحيصها والتي تتمثل في إجراءات المنقصات الدورية المسماة "العادية" وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طريق العمليات الثنائية.
- ✓ وكذلك إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية، التي تتم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعملة قيد التشغيل منذ فيفري 2006.
- ✓ تضمن أيضا ترسانة كاملة لإجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية.

وتتمثل أهم نقاط تكيف السياسة النقدية في الجزائر على أثر تجارتها السابقة مع برامج الإصلاح الاقتصادي فيما يلي:[1]

[1] رمضاني محمد، الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الاصلاح الاقتصادي، مجلة الاستراتيجية التنمية، العدد 01، الجزائر، جامعة مستغانم، جوان 2001، ص:42.

- التخلي عن أداة انتقائية القروض لصالح المشروعات العامة والتخلي عن فكرة تمويل القطاع العام فقط، بحيث أصبح الجهاز المصرفي الوطني يمول القطاع الخاص بشكل كبير.
- التحكم في معدلات التضخم، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة.
- تميزت السياسة النقدية بغياب سياسة السوق المفتوحة مما يدل على ضعف السوق ما بين البنوك.

السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000-2010):

يستعمل بنك الجزائر لتحقيق أهدافه مجموعة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أهمها معدل إعادة الخصم لنسبة الاحتياطي الإجباري أداة استرجاع السيولة والوديعة الغلة للفائدة.

1-معدل إعادة الخصم:

تعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي ولقد حدد قانون النقد والقرض 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر لهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحددها النظام الصادر عن مجلة النقد والقرض، والجدول الموالي يوضح تطور إعادة الخصم لدى بنك الجزائر.

الجدول رقم (01): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر

ابتداء من تاريخ	إلـــــــــــــــى	المعدل (الوحدة %)
2000/01/27	2000/10/21	7.5
2000/10/22	2002/01/19	6
2002/01/20	2003/05/31	5.5
2003/06/02	2004/03/06	4.5
2004/03/07	2004/12/31	4

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل الخصم في حالة انخفاض مستمر ابتداء من 2000/10/22 ليصل إلى معدل '% في 2004/03/07 حتى 2010/12/31 وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر.

2-نسبة الاحتياطي الإجباري:

تمثل نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 09-10 في مادة 93، حيث فرض هي النسبة بقيمة لا تتعدى 28% ويجوز لبنك الجزائر تجاوز هذه النسبة في حالة الضرورة المثبتة قانوني، غير أن بنك الجزائر بدأ باستعمال هذه الأداة بصفة مستمرة في سنة 20021 رغم ذلك فان المر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لم يشر إلى هذه الأداة وقد أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 أقربها نسبة الاحتياطي الإجباري التي يمكن أن تصل إلى 5%.[1]

[1] علي لعزر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، العدد الصفر، جامعة محمد خيضر 2012، ص 188، 189.

الجدول رقم (02): تطور نسبة الاحتياطي الإجباري لبنك الجزائر

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد	3.00	4.25	6.25	6.50	6.50	6.50	6.50	8.00	8.00	9.00

المصدر: بنك الجزائر

تشير معطيات الجدول إلى أن معدل الاحتياطي الإجباري يرتفع ابتداء من 2001 إلى أن وصل إلى نسبة 9% سنة 2010، وهذا دليل على التدخل الجيد لبنك الجزائر بواسطة هذه الأداة لامتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك خاصة في 2007 و 2008 حيث انتقل هذا المعدل من 6.5% إلى 8%.

3-آلية استرجاع السيولة:

تعتبر هذه الأداة من إحدى التقلبات التي استحدثها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ أبريل سنة 2002، وتعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستعداد البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 سا أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائض ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.[1]

وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليار دينار خلال الأشهر الأولى لسنة 2007، ليتم تديله لاحقا ليصل إلى 1100 مليار دينار في منتصف جوان 2007 من أجل امتصاص المزيد من السيولة[2].

[1] بقيق ليلى اسمهان، انعكاسات قانون النقد والقرض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة الى غير مباشرة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة العدد 01، الجزائر، جانفي 2010، ص :188.
[2] علي لعزر فضيل رايس، مرجع سابق، ص:190.

الجدول رقم (03): معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (الوحدة %)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل على استرجاع السيولة ل 7 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75
المعدل على استرجاع السيولة ل أشهر				1.90	2.00	2.50	2.00	1.25	1.25

المصدر: بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول المعدل على استرجاع السيولة ل 7 أيام كان مرتفع سنة 2007، ثم بدأ ينخفض إلى غاية 2006، حيث بلغ 1.25%، ثم ارتفع سنة 2007 ليبلغ 1.75% لامتصاص الفائض في السيولة الذي كان مرتفعا في هذه السنة، ثم تراجع بعد ذلك، وبالنسبة لمعدل استرجاع السيولة ل 3 أشهر فقد تم استعماله منذ سنة 2005 بنسبة 1,90% ، ليرتفع إلى 2.5% سنة 2007، ثم تتراجع بعد ذلك، وهذا دليل أن هذه الأداة كانت نشيطة في الفترة 2006-2007.

4-الوديعة المغلة للفائدة:

لجأ بنك الجزائر لاستخدامها هذه الوسيلة، الأداة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك، تتم في شكل عملية بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر،[1] والجدول التالي يبين لك التطور لمعدل الوديعة المغلة للفائدة للفترة (2005-2010).

[1] علي لعزر، فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص:191.

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (2000-2013).

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

أولا: مفهوم التضخم: تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، ومن هذه التعاريف " التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما[1]".

كما يعرف أيضا بأنه " عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد[2] ".

وقد عرف أيضا " التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة[3]".

من خلال هذه التعاريف يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد.

ويمكن أن يحدث التضخم من خلال ما يلي:

- ✓بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة.
- ✓حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.
- ✓حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة اكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

---

[1] خالد الوزني، الرفاعي احمد: **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص249.

[2] أنس البكري، صافي وليد: **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دارا لمستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص197.

[3] عبد الرحمن إسماعيل: **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،1999 ، ص145.

ثانيا: أنواع التضخم في الجزائر: من أهم أنواع التضخم في الجزائر مايلي:

1- التضخم الناتج عن التخلف: يعود سبب هذا التضخم في الجزائر إلى ما يعانيه الاقتصاد الوطني من اختلالات شبه آلية في البنيان الاقتصادي لا سيما بداية من 1990 حيث دخلت الجزائر في مرحلة جديدة، أي الانتقال إلى الاقتصاد الموجه، الذي يعتمد على قوى السوق، فتناول التضخم من هذه الناحية يتطلب معرفة العناصر الضرورية التي تؤدي إلى معالجة ومواجهة عوامل التخلف ومن هذه العوامل:

- ✓زيادة عدد السكان.
- ✓زيادة الطلب على السلع والخدمات مع وجود عرض محدود في الإنتاج مما يزيد في حدة التضخم.
- ✓تمركز المشاريع الاستثمارية في مناطق محدودة وغيابها في معظم مناطق الوطن، مما يؤدي إلى تركز السكان في هذه المناطق المحدودة كالجزائر العاصمة وهذا ما يتطلب نقل البضائع والسلع من المناطق التي فيها استثمارات إلى المناطق النائية وذلك يتطلب تكاليف أخرى تزيد في ارتفاع الأسعار وبالتالي يؤدي إلى زيادة التضخم.

2- تضخم التنمية: لقد عرفت الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية توسعا ملحوظا بداية من التسعينيات من القرن الماضي، مما أدى بالدولة إلى التخلي عن امتلاك الاستثمارات العمومية لصالح الخواص باستثناء المؤسسات الإستراتيجية للدولة، مما أدى إلى تصفية عدد كبير من المؤسسات، ونتيجة هذه التصفية تسريح مئات الآلاف من العمال، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل، فزادت نسبة البطالة حيث وصلت إلى % 29.77 في سنة 2000 وكان عدد طالبي العمل 2.5 مليون نسمة[1].

وما يمكن قوله في هذه المرحلة أنها تميزت بنوع من النشاط التي توجهت فيه نحو التجارة ذات الربح السريع كالنقل وكآلات الاستيراد، ولكن هذه النشاطات لم تقلل من مشكلة البطالة وبالتالي أدت إلى ارتفاع الأسعار، وخاصة مع تخلي الدولة عن دعم

[1] CNES Activité emploi et chômage 1er trimestre, 2000, p 4.

الأسعار، وعدم وجود استثمارات حقيقية التي تؤدي إلى خلق ثروة حقيقية من سلع وخدمات بسبب تكلفة التجهيزات الكبيرة التي أدت إلى عدم التوافق بين العرض والطلب، الذي يمثل مشكلة تعرقل عملية التنمية، وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم.

3- التضخم الانتقالي: يعرف هذا التضخم على أنه يحدث في إطار ميكانزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني، وقد وجد هذا التضخم في فترة الإصلاحات أي المرحلة الانتقالية وهذا بداية من 1990 التي تطلبت إجراءات جديدة تماشيا مع هذا التوجه حيث عرف في هذه المرحلة ما يسمى بالتضخم الطليق، نتيجة تحرير الأسعار بدخول اقتصاد السوق بعد أن كان هذا الاقتصاد يتميز بنوع من التضخم المكبوت نتيجة لإتباع التسعير الإداري، وقد تجلت أهم مظاهر هذا التضخم المكبوت في ندرة المواد وظهور الطوابير من أجل الحصول على السلع أمام أسواق الفلاح والأروقة والمساحات الكبرى المسؤولة عن توزيع السلع.

إن الغاية من تحرير الأسعار هو محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي وذلك بضبط الاستهلاك عن طريق رفع الأسعار ورفع الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات.

بالإضافة إلى إعادة تنظيم سعر الصرف تنظيما يتماشى ووضعها الاقتصادي، والغرض من إقامة سياسة مناسبة لنظام سعر الصرف هو إعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، حيث كان سعر صرف الدينار1 دولار مقابل 8.96 دينار سنة 1990 ليصل سنة 1999 خلال السداسي الثاني 1 دولار مقابل 68 دينار.

4- التضخم المستورد: يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فارتفاع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها[1].

[1] نداء محمد الصوص: **الإقتصاد الكلي**، دار إنجادين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007،ص67.

المطلب الثاني: معدلات التضخم في الجزائر.

الجدول رقم(04): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2013) الوحدة (%).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3

Sourse : Banque Mondiale sur le site **: www.Banque mondiale. Org, consulté, Le : 26/04/2016.**

الشكل رقم(01): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2013).

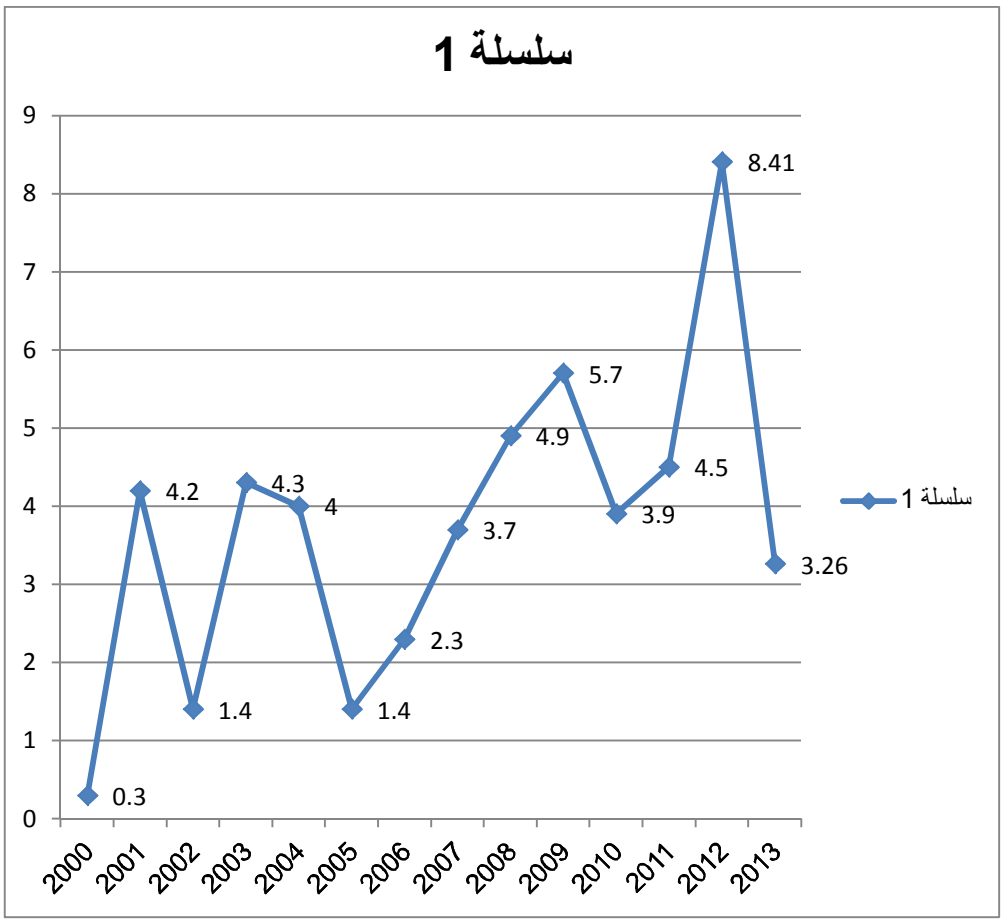

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول

بدأ معدل التضخم في انخفاض ليصل إلى 0.3 % سنة 2000 وهذا دليل على نجاح السياسة النقدية في الجزائرسنة في التحكم في هذا الهدف ثم ارتفع سنة 2001 ليبلغ4.2%، وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 17.30 % وبما أن معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو فنلاحظ أن معدل التضخم تجاوز هذا المعدل في 2003 – 2004 و2007 ، وهذا راجع لنمو فائض في السيولة المصرفية وبالرغم من ذلك ظل معدل التضخم مرتفعا في 2008 و2009 مقارنة بالتضخم المستهدف (3%) ، وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستوردة نتيجة الأزمة المالية.

كما يتبين أن التضخم في سنة 2010 سجل نسبة 3.9% مقابل 5.7% في سنة 2009 و4.5% سنة 2011 ويعود سبب ارتفاع التضخم إلى عدة عوامل منها الانزلاقات التي حدثت في وتيرة التوسع النقدي حيث بلغ 19.91% في سنة 2011 مقابل 15.44% في سنة 2010 تحت تأثير ارتفاع القروض للاقتصاد و نفقات الميزانية الجارية بالإضافة إلى ارتفاع المنتجات الطازجة وكذا الخدمات.

ونلاحظ أن معدل التضخم شهد ارتفاع في سنة 2012 بمعدل 8.9% وسجل انخفاضا سنة 2013 بمعدل 3.26%، وهذا راجع إلى نجاح بنك الجزائر في استخدام السياسة النقدية بواسطة أدوات استرجاع السيولة وتسهيلة الودائع المغلة للفائدة، والاحتياط الإجباري وهذا سمح بامتصاص السيولة في السوق النقدية بشكل فعلي والتحكم في التضخم.

المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر (2000-2013).

يكمن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي وبالتالي استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم وجعلها في حدود معقولة ويقوم البنك المركزي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية التي تتمثل أهم أدواتها المستعملة للحد من الارتفاعات المستمرة للأسعار فيما يلي:

1- سعر إعادة الخصم: تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة، حيث تؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، ولهذا يلجأ البنك المركزي عند إرادته تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة.

الجدول رقم (05): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل إعادة الخصم %	8,5	7,5	6	5,5	4,5	4,5	4,5

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
4	4	4	4	4	4	4

المصدر: بنك الجزائر اعتمادا على مختلف تقاريره.

عند تقييمنا لسياسة سعر إعادة الخصم بعد التسعينات يتضح لنا أنه عرف تطور سريع، حيث اتخذ البنك المركزي القرار برفع المعدل إلى 7% في سنة 1990 ثم واصل ارتفاعه إلى أن وصل % 11.5 خلال 1993، ليصل إلى 15% كحد أقصى سنة 1994 ثم انخفض المعدل بنقطة في نهاية 1995 ليصبح % 14، ليستمر هذا الانخفاض إلى معدل % 9.5 في سنة 1998، وهي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، واستمر في الانخفاض حيث وصل إلى % 5.5 في سنة 2003 و 4%سنة 2007.[1]

[1] www.bank.of.ALGERIA.dz.

والملاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض مستمر، واستقراره انطلاقا من سنة 2004 إلى غاية 2013 في حدود 4.5 % يعود إلى عدم لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لإعادة التمويل، وذلك بسبب السيولة الكبيرة التي ميزت هذه المرحلة، وعدم اهتمام البنك المركزي بهذه الأداة باعتبار أن الأدوات الجديدة التي تم استخدامها كانت أكثر فعالية في امتصاص السيولة، وبالتالي يمكن لنا الحكم على عدم فعالية هذه الأداة في السوق النقدية الجزائرية، نظرا للموارد الكبيرة للبنوك الجزائرية.

2- **الاحتيـــــاطي الإجــباري:** يعتبر الاحتياطي الإجباري من أحدث التقنيات المستعملة في مراقبة سيولة البنوك التجارية وأكثرها فعالية؛ ولقد تم تطبيق أداة الاحتياطي الإجباري في أواخر سنة 1994م، وذلك في إطار الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية[1]، وحسب قانون النقد والقرض (90-10) يحق لبنك الجزائر أن يفرض على بنوك الودائع أن تودع لديه احتياطات في حساب مجمد، يحسب هذا الاحتياطي على مجموع ودائعها أو على بعضها أو على مجموع توظيفاتها، أو على بعض أنواع التوظيفات ، ويكون بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية، بعد إلغاء الاكتتاب الإجباري للبنوك لسندات الخزينة.

تعتمد هذه الأداة على ما يلي[2]:

- لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.
- أخضع القانون المؤسسات المالية تحقيقا للصرامة في تطبيق هذا المبدأ لغرامة مالية كنسبة تقدر بـــ01% من المبلغ الفائض على مستوى الاحتياطي الإلزامي[3].

---

[1] كريم جودي وآخرون، السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص311.

[2] المادة 93 من قانون النقد و القرض (90-10).

[3] وفقا للتعليمة رقم 16-94 بتاريخ 09-04-1994 فإن البنوك والمؤسسات المالية مجبرة على تشكيل مبلغ أدنى من الاحتياطات الإجبارية تحت شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المعرفة في التعليمة التي أصدرها بنك الجزائر رقم 73-94 الصادرة بتاريخ 28-11-1994م.

- ✓ ألزم بنك الجزائر البنوك التجارية بتطبيق سياسة الاحتياطي الإجباري لفترة شهرية تتراوح مدتها من اليوم 15 من كل شهر إلى اليوم 14 من الشهر الموالي[1].
- ✓ يمكن للمؤسسات البنكية والمالية أن ترفع من نسبة الاحتياطي عند الضرورة، وأعطاها كذلك إمكانية وضع احتياطي إجباري على أساس التسليفات.
- ✓ يحدد البنك المركزي هذه النسبة طبقا لتغير الظروف الهيكلية للاقتصاد الوطني حتى يعطي أكبر استقرار للعلاقة بين الكتلة النقدية وتطور قروض الاقتصاد الوطني.
- ✓ في حالة عدم تشكيل احتياطات كافية لفترة معتبرة لبنك أو مؤسسة مالية، فإن هذا البنك أو المؤسسة المالية مجبرة على تقديم تفسير لمحافظ بنك الجزائر الذي يمكن أن يمنح لها مدة استثنائية لتكوين الاحتياطي، أو يقترح عقوبات إدارية للجنة المصرفية[2].

كما صدرت تعليمة جديدة رقم 01-2001 المؤرخة في 11-02-2001م متعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري تعدل التعليمة السابقة، وتنص على رفع معدل الاحتياطي الإجباري إلى 04%، وتطبق على الأرصدة الدائنة المتحققة خلال الفترة الحالية للحسابات الجارية المفتوحة في دفاتر بنك الجزائر، وتضم الأرصدة، الأوراق النقدية والنقود المعدنية بالدينار التي تحوزها البنوك والمؤسسات المالية.

أضافت هذه التعليمة الجديدة أنه في حالة غياب تصريح في الآجال المبنية لمستوى الاحتياطي الإجباري المطبق للفترة المعتبرة سيكون هو نفس الاحتياطي للفترة السابقة بزيادة 10%، والمتوسط اليومي للأرصدة المطبقة سيكون للفترة السابقة بتخفيض 25%؛ وبعد 10 أشهر من صدور وتطبيق هذه التعليمة؛ أصدر بنك الجزائر تعليمة أخرى رقم 06-2001م معدلة و متممة للتعليمة رقم 01-2001 تتعلق بنظام الاحتياطي الإجباري، تنص على أن:

---

[1] المادة رقم 03 من التعليمة رقم 73-94 الصادرة بتاريخ 28-11-1994م والخاصة بالاحتياطي الإجباري.

[2] المادة رقم 11 من التعليمة رقم 73-94 الصادرة بتاريخ 28-11-1994م.

✓ نسبة الاحتياطي الإجباري حددت بـــ4,25% انطلاقا من تاريخ 15 ديسمبر 2001.

وهـــذا يدل على رغبة بنك الجزائر في جـــعل الاحتياطي الإجباري أداة هامة للتحكم في سيولة البنوك، ويمكنـــه أن يرفعـــها في حالـــة حدوث تيارات تضخميـــة ، كـــما يمكنـــه أن يقوم بتخفيضها في حالة ظهور بـــوادر أي انـــكماش، ومع وضع بنك الجزائر لمجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية المقدمة، أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي منذ فيفري 2001م وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها و منع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية.

واستعمل الاحتياطي الإجباري خلال عام 2002م، كما هو الحال خلال عام 2001م بطريقة نشطة، بحيث يتماشى معدل هذا الاحتياطي وفقا لتطور الاحتياطي الحر للبنوك، وللتقليص من الإفراط في السيولة، تم رفع الاحتياطي الإلزامي في ديسمبر 2002م ليصبح 06,25% مقابل 04,25%. في ضوء ذلك وصلت ودائع البنوك بعنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 122,6 مليار دينار في نهاية عام 2002م بعدما كانت في مستوى 43,5 مليار دينار في نهاية عام 2001م[1].

وقد بلغت نسبة الاحتياطي الإجباري خلال ماي 2004 نسبة 6% وبقيت ثابتة إلى سنة2005 وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2006 لما لها من أهمية، إذ سمح تطبيقها بامتصاص 186.1 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة % 20.46 من السيولة المسترجعة[2].

غير أن هذه الأداة لم تكن كافية لامتصاص حصة كافية من السيولة المصرفية المعروضة في السوق.

3- الســـوق النقديـــة وعمليات السوق المفتوحة: تعـــرف السوق النقدية حسب المفهوم الضيق، على أنها المكان الذي يتم فيه تبادل نقود البنك المركزي عن طريـــق تحريك الحساب الجاري لدى مؤسسة الإصدار، أما حسب المفهوم الواسع فهي سوق الأموال

[1] لكصاسي محمد، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية، مرجع سابق، ص13، 14.

[2] بنك الجزائر، الوضعية الاقتصادية و النقدية للبلاد، التقرير السنوي 2006 ، أكتوبر 2007 ، ص170.

قصيرة الأجـــل، أو الإقـــراض والاقـــتراض للأمـــوال قـــصيرة الأجـــل والمجسدة ماديا وليست مجسدة عن طريـــق ســـندات ديـــون[1].

تعتبر عمليات السوق المفتوحة وسيلة تأثير في حجم النقود المتداولة في هذه السوق، وذلك حسب رغبة البنك المركزي في إتباع سياسة توسعية أو إتباع سياسة انكماشية.

هناك نوعان من السوق النقدية؛ سوق ما بين البنوك (سوق خارج بنك الجزائر) وسوق البنك المركزي، وهذا ما نوضحه فيما يلي:

أ- السوق ما بين البنوك: هي عبارة عن سوق نقد البنك المركزي، توظف فيه مؤسسات القرض فوائضها أو تغطي فيه احتياجاتها من السيولة، تعمل هذه السوق يوميا دون انقطاع من الساعة 09:00 صباحا إلى 15:30 مساء؛ و يتم عمل السوق على النحو التالي:

- ✓ بمـــا أن بنك الجزائر هـــو الذي يؤدي دور الوسيط بصفة آلية فإنه يقوم بإعلان افـــتتاح السوق، ونشره للمعدلات المتوسطة المرجحة.
- ✓ مباشرة بعد افتتاح السوق تبدأ البنوك بالاتصال لمعرفة تطور السوق.
- ✓ تقوم البنوك بتحديد وضعيات خزينتها بعد معرفة احتياجات وكالاتها في منتصف النهار.
- ✓ انطلاقا من وضعية الخزينة لوكالات البنوك والأموال الناتجة عن عمليات المقاصة تقترح البنوك إما التوظيف لفوائضها أو الاقتراض لحاجاتها حسب الأجل والمبلغ المعدل.
- ✓ تتم متابعة نهاية العملية المقترحة، وذلك باستمرار الاتصال مع مصالح السوق النقدية.

ومن أجل تنشيط التطور المنظم للسوق البينية بين البنوك، تابع بنك الجزائر خلال عام 2002 عمليات تحسين الشفافية و فعالية هذا القسم من السوق النقدية، تمثلت فعلى على وجه الخصوص في العمليات الآتية[2]:

---

[1] Djoudi karim, **marché monétaire et refinancement des banques**, média bank, n° 34 février-mars 1998, P. 16

[2] لكصاسي محمد، مرجع سابق، ص9، 10.

- ✓ تحسين نشر المعلومات، على أساس يومي حول المعاملات المحققة (الحجم، آجال الاستحقاق، المعدلات)، هـذا بوضع نظام جديد لنشر المعلومات في الوقت الحقيقي باللجوء إلى شبكة شاشات رويترز.
- ✓ تطوير وعصرنة الهياكل بالتوافق مع أنظمة الدفع للمبالغ الكبيرة المسمى بنظام التسديد الإجمالي في الوقت الحقيقي (R.T.G.S) الذي تم الشروع في إنجازه.
- ✓ تطوير التوافق والاحترافية لأمناء الصندوق لدى البنوك والمؤسسات للسماح بتطوير السوق.

ب- سوق البنك المركزي: عـندما تكون احتياطات التمويل أكبر من الفوائض المالية، يتدخل البنك المركـزي لتمويل النظام المصرفي بالسيولة اللازمة ويضمن التوازن لهذا النظام انطلاقا من كونه الملجأ الأخـير للإقـراض، كما يقوم بتنظيم السيولة المصرفية (بالزيادة أو الانخفاض) وفقا للأهداف النقدية المتبعة، ويكون تدخله بواسطة الطرق الآتية[1]:

- ✓ الأمانة لـ24 ساعة والمنحة لـ07 أيام.
- ✓ مزايدة القروض من خلال الإعلان عن مناقصة.
- ✓ الشراء والبيع التام للسندات العمومية (عمليات السوق المفتوحة).
- ✓ عملية مبادلة للعملة الوطنية مقابل العملة الصعبة، مزايدة السندات في الحساب الجاري.
- ✓ سـوق قيـم الخزينـة.

وعند تقييمنا يمكن الحكم على تطور السوق النقدية بطريقة مدعمة منذ عام 1994، سواء من جانب ابتكار الأدوات (الأذونات، المزادات، عمليات السوق المفتوحـة،...)، أو من جانب عدد المتدخلين؛ إذ وصل عدد المتدخلين عام 2002 24 بنكا و مؤسسة مالية، بالإضافة إلى 14 مؤسسة مالية غير مصرفية،[2] على أن تدخـل المؤسسات المالية غير المصرفية في السوق النقدية البينية للبنوك بصفتها مقرضا حيث يلعب بنك الجزائر دور الوسيط.

[1] صالح مفتاح، مرجع سابق، ص289.

[2] متمثلة أساسا في صناديق الضمان الاجتماعي و مؤسسات التأمين.

وعرفت السوق النقدية في مختلف أقسامها ومن زاوية مكانتها في إعادة التمويل تطورا ملحوظا خلال عام 2002، فمنذ بداية سنة 2002 أصبحت هذه السوق قناة لإعادة البنوك، هذه الأخيرة تحسنت سيولتها بصفة خاصة، وتميزت بفائض في السيولة في السوق البينية بين البنوك، في حين أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر كانت قد انخفضت إلى الصفر في نهاية عام 2001، وظهر هذا الميل للانخـــفاض إلى لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر منذ عام 2000.

كما أدى التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك خلال الربع الأول من عام 2002، وما ترتب عنه من فائض في السيولة إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى " استرجاع السيولة الناقصة "، و يتعلق الأمر هنا بتقنية السحب من سيولة السوق النقدية تم إدخالها واستعمالها من قبل بنك الجزائر ابتداء من شهر أفريل 2002.[1]

3- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة كهدف وسيط له أثره الواضح في الأثر على معدل التضخم، حيث أن هناك علاقة وطيدة بين معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة، فمنذ السنوات الأولى للاستقلال، أخضعت السلطات النقدية الجزائرية سياسة معدل سعر الفائدة الدائنة والمدينة للقرارات الإدارية المركزية والبعيدة عن أي ارتباط بين قوى العرض والطلب في سوق رأس المال، وبالتالي لم تحدد الأسعار وفقا لحجم عرض الادخار وطلب الاستثمار وفقا للنظرية النقدية التقليدية والمعاصرة، واستمر الحال على ذلك إلى غاية الصدمة الأولى لسنة1986 ومن أجل مواجهة الآثار السلبية لهذا النهج وباعتبار سعرا الفائدة أحد الوسائل المنظمة للاختلال الاقتصادي الكلي، لاسيما بعد تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي والقاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجب[2] من أجل تشجيع الادخار مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي والحد من ظاهرة التضخم والوصول به إلى معدل مقبول ومعقول.

---

[1] لكصاسي محمد، **الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية**، مرجع سابق، ص8، 9.

[2] معدل سعر الفائدة الحقيقي= معدل سعر الفائدة الموجه (الاسمي) – معدل التضخم / يعتبر سعر الفائدة الموجه هو السعر المرجعي الذي يحدده البنك المركزي للبنوك التجارية في قبولها للودائع و منحها للقروض

خلاصة الفصل:

تعتبر الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية إجراءات نقدية تتخذ لتحقيق الأهداف النهائية، فسعر الفائدة، وعرض الكتلة النقدية وسعر الصرف، هي أهداف وسيطية، بينما استقرار الأسعار (التضخم)، وتوازن ميزان المدفوعات هي من الأهداف النهائية؛ إن دراستنا لهذه العناصر سمحت لنا بتحليل ظاهرة التضخم في الجزائر من حيث الأنواع، فهناك تضخم ناتج عن التخلف وتضخم ناتج عن التنمية وهناك تضخم مستورد وتضخم أخر هو التضخم الانتقالي.

أما أسباب التضخم في الجزائر، فيرجع ذلك لخصوصية الاقتصاد الجزائري بصفته اقتصادا ناميا، يمر بمرحلة انتقالية فهناك عدة أسباب تشترك مع بعضها، منها ما يتعلق بالجانب النقدي مثل تطور الكتلة النقدية وتطور مالية الدولة: مثل الجباية البترولية والضرائب وزيادة النفقات العامة وارتفاع التكاليف، ومنها ما يتعلق بالأسباب الهيكلية وأسباب أخرى تتعلق بالأسباب المؤسساتية وهي تتمثل في تضخم الندرة والتضخم الانتقالي، كذلك لطبيعة الصادرات الواردات، حيث تعد الصادرات عبارة عن مواد أولية، بينما الواردات هي سلع كاملة التصنيع، مما ينتج لنا تضخم مستورد.

إن أثر السياسة النقدية على هذه الاختلالات والتضخم كان واضحا من خلال تطبيق أو استخدام الأدوات غير المباشرة في المرحلة الانتقالية وهي سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري وسعر الفائدة كهدف وسيط له أثره الواضح على معدل التضخم وقد أعطت هذه الأدوات نتائج ايجابية من خلال الأرقام التي أوضحناها في هذه الدراسة؛ وفيما يخص الكتلة النقدية وتطورها خلال الفترة (2000-2009) لاحظنا تطورا كبيرا لعرض الكتلة النقدية الصافية الخارجية بعد سنة 2001 ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين وهما الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية والانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اقره رئيس الجمهورية في سنة 2001 و الذي يمتد إلى 3 سنوات ثم تبعه برنامج النمو (2005-2009).

إن الاختلال الذي يحدث في التضخم وعرض الكتلة النقدية سوف يؤثر على ميزان المدفوعات عن طريق الهدف الوسيط وهو سعر الصرف، هذا الأخير عرف تطورا في الجزائر حيث انتقل من سعر الصرف الثابت مع نهاية 1987 إلى الانزلاق التدريجي وهذا مع بداية تطبيق اتفاقيات صندوق النقد الدولي ثم التخفيض الصريح و طريقة التسعير (fixing) وإنشاء سوق الصرف ما بين البنوك، أما اثر تطبيق السياسة النقدية على ميزان المدفوعات فيظهر من خلال رصيد ميزان المدفوعات الموجب.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد استهدفت دراستنا معرفة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر باعتبار هذه الأخيرة إحدى مكونات السياسة الاقتصادية فأكيد أنها تحاول الهداف العامة المتمثلة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق التشغيل الكامل مستخدمة في ذلك الأدوات الكمية والكيفية وفي الواقع بين أن السياسة النقدية لها فعالية أكثر في محاربة التضخم مقارنة بباقي الأهداف .

وباعتبار هذه الظاهرة من أكبر مشاكل التي قد تعترض الاقتصاد الوطني وتترتب عنها أثار اقتصادية واجتماعية وخيمة فلا تتم الاعتماد على السياسة النقدية لمحاربتها بل قد تلجأ إلى السياسة النقدية استقلالية البنك المركزي تسمح له بتفعيل السياسة النقدية أكثر في محاربة التضخم لأن ذلك الاستقلال للبنك المركزي في تحديد الهدف الأساسي وهو تحقيق الاستقرار في الأسعار وبالتالي اختيار الأدوات الملائمة لذلك بحرية وبمعزل عن أي ضغوط حكومية، أدت التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية في معظم دول العالم إلى الاهتمام بموضوع دور السياسة النقدية في معالجة التضخم وقد دفع الاهتمام إلى محاولة تقديم التعريفات ودراسة الأثر لهذه المتغيرات العالمية على فعالية أداء السياسة النقدية واستخدام لذلك طرق ومعايير عديدة كانتهاج استقلالية البنوك المركزية والإسراع في استخدام الأدوات غير المباشرة مع البحث على عملية تنسيق السياسة النقدية مع المجموعة أو الكتل التي يراد الانضمام إليها قصد تحقيق هدف أساسي هو الوقوف عند معدلات مستهدفة للتضخم.

والجزائر كانت أول خطوة لها في هذا المجال قانون النقد والقرض 90-10، الذي أعدت بموجبه للبنك المركزي صلاحيته وتم فصله عن الخزينة العمومية وتم بعدها إصدار تعديلات لهذا القانون في سنة 2001 و 2003 تغيرت بموجبها درجات الاستقلالية وفق لتغيير بعض معايير الاستقلالية.

1-نتائج اختيار الفرضيات:

تتوقف فعالية أدوات السياسة النقدية على مدى تحقيق الأهداف المسطرة فرضية صحيحة، حيث يعتبر هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أهم هذه الأهداف.

- ✓ نمكن بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في ادارة السياسة النقدية حيث قام بتحويل نحو استخدام الأدوات غير المباشر للسياسة النقدية، رغم الظاهرة النقدية الجديدة التي اتسم لها النظام المصرفي منذ سنة 2000.
- ✓ إن تبني سياسة استهداف التضخم يتطلب توفر أدنى شروط تطبيق هذه السياسة منها العامة والأولية ونجد الجزائر اعتمدت هذه السياسة رغم أنها نجحت إلى حد بعيد.

2-نتائج عامة:

- ✓ تتسم أدوات السياسة النقدية بالفعالية في معالجة الضغوط التضخمية أكثر منه في حالات الكساد وذلك بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية بالتحكم في ارتفاع التضخم.
- ✓ اعتمد بنك الجزائر في تحقيق أهدافه على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بكثرة، ويرجع ذلك لفعاليتها مقارنة بالأدوات المباشرة ولكن تهميش سياسة السوق المفتوحة نظر لعدم تطور السوق المفتوحة لعدم تطور السوق المالي في الجزائر.
- ✓ لم تعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة إلى بصدور قانون النقد والقرض 90-10، إذا اعاد هذا القانون الاعتبار للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر.
- ✓ يعتبر التضخم المستورد من أهم أسباب التضخم في الجزائر لذلك يصعب تفسي التغييرات في معدلات التضخم بتغيير استقلالية البنك الجزائر.

3-التوصيات:

- ✓ يستدعى استخدام أدوات السياسة النقدية ضرورة التنسيق بينها حسب الظروف السائدة والهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المستخدمة مع تجنب التضارب التي تعرقل فعالية السياسة النقدية.
- ✓ دعم الاستقلالية القانونية بالتطبيق الفعلي لنصوص التشريعات في الواقع لضمان الأثر الايجابي للاستقلالية القانونية للبنك المركزي على معدلات التضخم.
- ✓ التقليل من الاستراد ومحاولة تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتحقيق من حدة التضخم.
- ✓ على السياسة النقدية المطبقة في الجزائر محاولة التوفيق بين هدف التضخم وضرورة توفير جو ملائم للاستثمار الوطني.

4-أفاق البحث:

لقد تناول هذا البحث موضوع دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر (2000-2013) ولقد حاولنا تبيان دور السياسة النقدية في معالجة التضخم وبعد الوصول إلى نتائج الدراسة تبين أن هناك جوانب ما زالت تحتاج إلى بحث ودراسة أعمق، وبالتالي هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصور فيه من خلال إشكاليات أخرى:

- ✓ تطور التضخم في الجزائر.
- ✓ دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر في ظل العولمة؟
- ✓ السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب :

1. أشرف أحمد العدلي ، الاقتصاد الكلي (النظرية التطبيق) مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، سنة 2006 .
2. أنس البكري، صافي وليد: **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دارا لمستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
3. حازم البيلاوي ، نظرية النقود ، الاسكندرية للطباعة والنشر بدون سنة
4. خالد الوزني، الرفاعي احمد: **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
5. صالح صالحي ، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي ، دار الوفاء .
6. ضياء مجيد الموسوسي ، الاصلاح النقدي ، دار الفكر ،الجزائر ، الطبعة الاولى ، 1993 .
7. عبد الحميد هاشم ،عبد الغني حسن يوسف،الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة الشمس ، القاهرة ،1997.
8. عبد الرحمن إسماعيل: **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،1999 .
9. عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك ،منح نقدي و مصرفي ، عمان، دار مكتبة الحامة للنشر ،1999.

10. غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، دار الشباب ، مصر الاسكندرية ، الطبعة الثامنة ، 1986 .
11. كريم جودي وآخرون، السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي .
12. لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات ، الجزائر ، 2003 .
13. لكصاسي محمد،الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية
14. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991 .
15. مفتاح صالح ، النقود و السياسة النقدية ، دار الفجر،الجزائر ،2005.
16. نداء محمد الصوص: الإقتصاد الكلي، دار إنجادين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
17. CNES Activité emploi et chômage 1er trimestre, 2000
18. Djoudi karim, marché monétaire et refinancement des banques, média bank, n° 34 février–mars 1998

تم بحمد الله